

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA. P. O. Box 3243 Tel: 5517 700 Fax: 5517844

www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد

الدورة العادية الرابعة والعشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 30 - 31 يناير 2015

ASSEMBLY/AU/14 (XXIV)

التقرير الخامس عشر

للجنة العشرة لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة

يناير 2015

أولاً. مقدمة:

1. يقَدَّم التقرير عملاً بمقرر المؤتمر (XXIII) ASSEMBLY/AU/DEC.537 الصادر عن الدورة العادية الـ23 لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في ملابو، غينيا الاستوائية، يومي 26 و 27 يونيو 2014.
2. يغطي التقرير الفترة من 30 يونيو 2014 حتى 20 يناير 2015 ويعقب التقرير الرابع عشر لفخامة الدكتور ارنست باي كروما، رئيس جمهورية سيراليون ومنسق لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي العشرة لإصلاح مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة الذي تم تقديمه إلى قمة الاتحاد الأفريقي في ملابو في يونيو 2014.
3. في إطار أداء ولايتها، تواصل اللجنة العمل على تعزيز الموقف الأفريقي الموحد على النحو المبين في توافق إيزولويني وإعلان سرت بما يضمن تعزيز ودعم هذا الموقف الذي يحظى الآن بدعم واسع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل.
4. ستواصل اللجنة تعزيز هذه المكاسب من خلال تسريع اتصالاتها على أعلى مستوى سياسي لتوليد الإرادة السياسية اللازمة لتصحيح الظلم التاريخي الذي لا تزال القارة الأفريقية تعاني منه بسبب عدم تمثيلها في فئة الأعضاء الدائمين وعدم تمثيلها الكافي في فئة الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن.
5. تسترشد المفاوضات الحكومية الدولية بالقرار 557/62 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدعو إلى الإصلاح الشامل لمجلس الأمن في إطار جميع الموضوعات الخمسة وهي: فئات العضوية، ومسألة حق النقض، والتمثيل الإقليمي، وحجم وأساليب عمل مجلس أمن موسع، والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

6. ظهرت مجالات تقارب في المفاوضات الحكومية الدولية مع مجموعات مثل مجموعة الأربعة (البرازيل وألمانيا والهند واليابان) حول توسيع كلتا الفئتين، ومجموعة الـ69 الكبرى والمجموعة الكاريبية وبعض الدول الأعضاء بشأن توسيع الفئتين ومسألة حق النقض، ومجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في توسيع كل من الفئتين والدعم المشروط لدخول أفريقيا في فئة العضوية الدائمة.

7. خلال الجولة العاشرة من المفاوضات الحكومية المشتركة التي كانت مخصصة للمواضيع الخمسة للمفاوضات، حظيت أفريقيا بوضوح بدعم واسع ويبدو أن موقفها قد اكتسب زخماً لأن الدول الأعضاء من جميع الأقاليم قد وجهت نداءً إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي لا تزال القارة تعاني منها.

8. بشكل عام، تدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك مجموعة العشرة بقوة دعوة السيد سام كوتيسا، رئيس الدورة الـ69 للجمعية العامة لبدء المفاوضات على أساس نص واحد.

9. من المتوقع أن تبدأ الجولة الحادية عشرة للمفاوضات الحكومية المشتركة في فبراير 2015. ويشمل التقدم المحرز منذ بدء المفاوضات الحكومية المشتركة تجميع كافة المواقف في نص تفاوضي واحد، وفهم شامل للمواقف المختلفة للدول الأعضاء وتقييمها، والدعم المستمر للموقف الأفريقي الموحد من قبل بعض الدول ومجموعات المصالح، والاتفاق العام بين الدول الأعضاء للتركيز على مفاوضات قائمة على نص واحد.

ثانياً. التطورات الأخيرة:

10. عملاً بولايتها، تواصل لجنة العشرة لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة اتخاذ الخطوات لإجراء الاتصالات من أجل تعزيز الموقف الأفريقي الموحد وحشد التأييد له والتوصل إلى

الدعوة من أجل تبني موقف أفريقي موحد من قضية التمثيل الجغرافي العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائها وكذلك المسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

11. خلال الفترة قيد الاستعراض، أجرت لجنة العشرة المناقشات على المستوى الوزاري مع الدول الأعضاء والمجموعات ذات المصلحة على هامش الدورة الـ 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وفي العواصم أيضا لحشد الدعم للموقف الأفريقي الموحد الوارد في توافق إيزولويني وإعلان سرت.

12. وفقا لولايتها وتحضيرا لقمة مجموعة العشرة المقرر عقدها في زامبيا، تم عقد اجتماع وزاري في نيروبي في 17 نوفمبر 2014.

13. تشمل التطورات الأخرى التي شهدتها المفاوضات الحكومية المشتركة التقييم الذي أجره الرئيس حول الجولة العاشرة للمفاوضات الحكومية المشتركة والذي تم توزيعه بموجب رسالة من رئيس الجمعية العامة بتاريخ 9 يوليو 2014 وكذلك مناقشات الجمعية العامة على مستوى رؤساء الدول والحكومات في سبتمبر 2014 والمشاورات التي أجرهاها رئيس الجمعية العامة والتي توجت بتعيين السفير كورتي ريتري، الممثل الدائم لجامايكا رئيسا جديدا للمفاوضات الحكومية المشتركة حول إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة والمناقشة السنوية المفتوحة التي جرت في 12 نوفمبر 2012 حول مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وتوزيع رسالة على الدول الأعضاء من قبل السفير كورتي، رئيس المفاوضات الحكومية المشتركة وتوزيع رسالة مؤرخة 12 ديسمبر 2014 من قبل مجموعة الأربعة (البرازيل، ألمانيا، اليابان، الهند) لإحالة وثيقة غير رسمية حول إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

تقييم الجولة العاشرة من المفاوضات من قبل سعادة زاهير تين، رئيس المفاوضات الحكومية المشتركة حول إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة

14. يوفر تقييم الرئيس بتاريخ 8 يوليو 2014 توصيفا مفصلا للإطار العام لمفاوضات الجولة العاشرة، وعلى وجه الخصوص، إعادة تأكيد رؤساء الدول والحكومات موقفهم خلال الاجتماعات الستة المنعقدة بشأن مواضيع التفاوض الخمسة وهي تحديدا: فننا العضوية ومسألة حق النقض والتمثيل الإقليمي وحجم المجلس الموسع وأساليب عمله، والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة والمسائل الشاملة.

15. يشير التقييم إلى أنّ الوثيقة غير الرسمية التي أصدرها الفريق الاستشاري لرئيس الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، لا تهدف إلى القيام بجدد مفصل وشامل للمواقف؛ غير أنّ قوتها تكمن في دقتها واعترافها الواضح بوجود ترابط بين مواضيع التفاوض الرئيسية؛ وهي مفيدة كونها قادرة على تقديم مفاهيم معقدة مثل المواقف من التمثيل الإقليمي.

ردا على الانشغالات التي أعربت عنها بعض الدول الأعضاء، ذكر الرئيس أنه يجدر قراءة الوثيقة غير الرسمية مع النسخة الثالثة لنص التفاوض الذي يرى الرئيس أنه يبقي على مواقف الدول الأعضاء كاملة بالصياغة التي عبرت عنها.

16. يقرّ التقييم أيضا بالتشديد الدائم على ضرورة إصلاح مجلس الأمن واتفاق الدول الأعضاء على هذه الضرورة، إلى جانب الحاجة إلى معالجة نقص التمثيل داخل مجلس الأمن بغية تصحيح عدم التوازن الموجود بين تشكيلة مجلس الأمن والحقائق على أرض الواقع، وضمان فعالية عمل المجلس. وتمت الإشارة أيضا إلى بعض المسائل الخلافية المتعلقة بالوثيقة غير الرسمية لرئيس الجمعية العامة، وصعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن النسخة المعدلة الثالثة من الوثيقة، إلى جانب النداءات التي وجهتها بعض الدول الأعضاء، بما فيها مجموعة العشرة، للعودة إلى النسخة المعدلة الثانية من الوثيقة لإحراز التقدم.

17. علاوة على ذلك، يلاحظ التقييم اعتراف جميع الدول الأعضاء بترابط مواضيع التفاوض الخمسة الرئيسية مؤكداً على أنّ الإصلاح لا ينجم عن اقتراح واحد ويمكن أن يشمل عناصر عدة اقتراحات. وتمت الإشارة أيضاً إلى مسائل متعلقة بالإجراءات الخاصة بالقرار 62/557 للاسترشاد به في المفاوضات الحكومية المشتركة، وإمكانية التصويت في الجمعية العامة بموجب الولاية المنصوص عليها في القرار 53/30 للجمعية العامة، والذي لا يتطلب بالضرورة توافقاً للآراء بشأن مسائل الإصلاح.

18. بالنسبة للمسائل المتبقية، أكد الرئيس أنه على الرغم من إحراز تقدم متواضع لكن مهم خلال السنوات الخمس الماضية، فإنّ المفاوضات الحكومية المشتركة تظل من المفاوضات الصعبة والمطولة في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، قدم التوصيتين التاليين:

أولاً، ضرورة إحياء العملية من خلال تقييم رفيع المستوى للجهود المطلوبة من أجل التوصل إلى إصلاح سريع لمجلس الأمن، لا سيما من خلال المفاوضات الحكومية المشتركة؛ تقديم هذا التقييم إلى عناية قادة العالم خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السبعين للأمم المتحدة. وسيكلف بهذا العمل شخصية سياسية مستقلة وسيتمثل في ملخص موضوعي للعملية يهدف إلى زيادة التوعية الرفيعة المستوى بالمفاوضات الحكومية المشتركة، مع إبراز النجاحات والقيود في الوقت ذاته وبصورة حيادية. وستكتمل هذه الدراسة الجهود وتعزز دينامية آخر خطوة نحو الدورة السبعين للجمعية العامة.

ثانياً، يجب أن يواصل الأعضاء العمل على صياغة نص متفق عليه تستند إليه المفاوضات. وفي هذا الصدد، يجب أن تعمل الدول الأعضاء على النصوص المتوفرة وتعززها أو تعدلها أو تبقى عليها بصيغتها الكاملة، بغية السماح بإجراء مفاوضات تتميز بعملية الأخذ والعطاء.

19. اختلفت الدول الأعضاء في ترحيبها بالتقييم حتى أنّ بعضها شكّك في سلطة الرئيس وأوصت بشخصية سياسية حيادية لإجراء المراجعة بل ذهبت إلى أبعد من ذلك لتشكّك في حيادية مثل هذه الشخصية.

20. في المقابل، حظيت التوصية الثانية بمؤيدين حيث ترى العديد من الدول الأعضاء أنه من الضروري أن تكون المفاوضات قائمة على نص.

رئيس الجمعية العامة، سعادة السيد سام كوتيسا

21. إنّ رئيس الجمعية العامة مصمّم على إحراز التقدم في مسألة الإصلاح خلال رئاسته. وفي هذا الصدد، أجرى رئيس الجمعية العامة السبعين، سعادة السيد سام كوتيسا، المشاورات مع الدول الأعضاء مباشرة بعد النقاش العام لرؤساء الدول والحكومات. خلال خطاب القبول والنقاش العام لرؤساء الدول والحكومات، أشار سعادة السيد سام كوتيسا إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن باعتبارها من أولوياته.

22. كان الهدف من هذه المشاورات هو معرفة رأي الدول الأعضاء حول كيفية تحقيق تقدم العملية، بما في ذلك تعيين رئيس للمفاوضات الحكومية المشتركة. بعد عدة أسابيع من المشاورات، أطلع الرئيس، من خلال رسالة بتاريخ 10 نوفمبر 2014، الدول الأعضاء على قراره بتعيين سعادة السيد كورتناي راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، رئيساً للمفاوضات الحكومية المشتركة، خلفاً لسعادة السيد زاهير تانين من أفغانستان.

23. في 14 يناير 2014، وطبقاً للقرار 68/307 للجمعية العامة، أطلع سعادة السيد سام كوتيزا، الجمعية العامة على العمل المنجز إلى ذلك الحين وأبرز مجالات العمل التي تحظى بالأولوية. أوضح سعادة السيد سام كوتيزا أنه في الوقت الذي تحيي فيه الأمم

المتحدة هذه السنة الذكرى السبعين لتأسيسها، من المهم بالنسبة للأعضاء التفكير في كيفية إصلاح وتعزيز المنظمة لتمكينها من مواجهة تحديات العالم الأكثر تعقيدا.

24. في هذا السياق، أوضح سعادة السيد سام كوتيزا أن إصلاح مجلس الأمن مسألة تحظى بالأولوية ومنه ضرورة العمل على تقدم المفاوضات الحكومية المشتركة حول إصلاح مجلس الأمن. في هذا الصدد، كانت المفاوضات غير الرسمية التي قام بها الرئيس ذات أهمية قصوى في محاولة إيجاد وسيلة للتوصل إلى مفاوضات تقوم على النص، حيث أنه من المقرر إجراء الجولة القادمة للمفاوضات بداية من شهر فبراير.

مناقشات الجمعية العامة التي جرت في سبتمبر 2014 و 12 نوفمبر 2014

25. خلال المناقشات العامة التي جرت في سبتمبر 2014، أعرب أكثر من مئة رئيس دولة عن قلقهم من بطء عملية إصلاح مجلس الأمن ولا يزالون يؤكدون بشدة على ضرورة تحقيق تقدم حاسم.

26. يدل هذا على الالتزام الكبير الرامي إلى تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن. غير أن تجسيد هذا الالتزام في الإرادة السياسية لإحراز تقدم ملحوظ، يعتبر التحدي الرئيسي الذي يتعين على الدول الأعضاء تجاوزه.

27. في 12 نوفمبر 2014، أشرف سعادة السيد سام كوتيزا، رئيس الجمعية العامة التاسعة والستين، على إدارة الاجتماع العام للجمعية حول مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن للأمم المتحدة وزيادة عدد أعضائه. أكد سعادة السيد سام كوتيزا مجدداً تمسكه بمسألة إصلاح مجلس الأمن بصفاتها أولوية له خلال ولايته، كما أبرز الأهمية الممنوحة لهذه المسألة. في هذا الصدد، ناشد رئيس الجمعية العامة الدول الأعضاء العمل بشدة على تقدم هذه العملية حتى يتسنى الوصول، فيما يتعلق بجميع المواضيع، إلى مرحلة

المفاوضات القائمة على النص، واتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل إصلاح مجلس الأمن للحفاظ على دوره في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين لصالح الأجيال القادمة.

28. دعت الدول الأعضاء التي شاركت في المناقشات إلى إجراء مفاوضات تقوم على النص، من أجل بدء المفاوضات الحقيقية.

29. طلبت عدة دول أعضاء توسيع مجلس الأمن على مستوى فئتيه. ودافعت بعض هذه الدول الأعضاء، ومعظمها من مجموعة الوحدة من أجل التوافق، عن فكرة توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين فقط. في حين أعرب بعض أعضاء مجموعة الخمسة الدائمين عن موافقتهم من إدراج البرازيل وألمانيا والهند واليابان وتمثيل أفضل لأفريقيا في فئة الأعضاء الدائمين. دعمت جميع الدول الأعضاء الدائمة الخمسة التمثيل المُعزَّز لأفريقيا في مجلس الأمن الموسع.

30. كان موضوع حق الفيتو محل مناقشات كبيرة؛ حيث طلب البعض بإلغائه تماما أو أن يُمنح إلى الأعضاء الدائمين الجدد طالما تم الاحتفاظ به. في حين طلب البعض الآخر بتحديد استخدامه إلا في بعض الحالات، مثلا حالة ارتكاب أعمال جماعية بشعة أو خرق شامل لحقوق الإنسان. وأعرب بعض أعضاء مجموعة الخمسة الدائمين عن تأييدهم لإدراج عدد أكبر من البلدان النامية، لاسيما البلدان الأفريقية. أعربت الولايات المتحدة عن رفضها التام لفكرة منح حق الفيتو للأعضاء الدائمين الجدد. أُيدت المملكة المتحدة وفرنسا نموذج الإصلاح الذي اقترحته مجموعة الأربعة والذي يتمثل في تعليق المناقشات حول حق الفيتو للأعضاء الجدد حتى ما بعد فترة مراجعة مدتها 15 سنة.

31. يقوم انشغال مجموعة الوحدة من أجل التوافق فيما يتعلق بتوسيع فئة الأعضاء الدائمين على الحجة بأن هذا لن يؤدي إلا إلى تمديد الأمر الواقع، حيث ترى أن منح مقاعد بولاية مُمتدة فترتها، مع إجراء انتخابات دورية، هي الوسيلة الوحيدة التي ستمكن من التوصل

إلى إصلاح حقيقي من شأنه إضفاء الطابع الديمقراطي على المجلس ليصبح أكثر شفافية ومساءلة. ومنه موقفها من مسألة توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين فقط. يتشابه هذا الموقف مع التصور الوسطي الذي يدافع عنه ليشتنتشتاين.

32. أعربت مجموعة الـ69 الكبرى وجماعة الكاريبي وعدة دول أعضاء عن دعمها لتوافق إيزولوبيني وإعلان سرت في شكلهما الحالي. علاوة على ذلك، أكدت مجددا مجموعة الـ69 الكبرى وجماعة الكاريبي وعدة دول أعضاء من مجموعة الدول الجزرية النامية الصغيرة على ضرورة تخصيص مقعد للدول الجزرية النامية الصغيرة. ويقوم تبرير هذا الطلب على أن هناك عدداً من هذه البلدان لم تحظ أبداً بمقعد في المجلس وأنها لا تنوي، على المدى الطويل، منافسة الدول الكبرى والتي لها نفوذ كبير. فضلا على ذلك، وجهت مجموعة الـ69 الكبرى وجماعة الكاريبي وعدة دول أعضاء نداء لإجراء مفاوضات تقوم على النص وتؤكد على مواضيع المفاوضات الخمسة

33. دافعا عن المفاوضات القائمة على نص واحد، أعربت مجموعة الأربعة عن الشعور بالإحباط إزاء بطء هذا المسار، وحثت رئيس المفاوضات الحكومية المشتركة الذي عين حديثا على إدخال المسار في مرحلة المفاوضات الفعلية. وأفادت مجموعة الأربعة بأنه بات من الضروري السهر على تمثيل أفريقيا تمثيلا مدعوماً ذلك أنها الأقل تمثيلا في مجلس الأمن.

34. من جانبها، طالبت لجنة العشرة للمجموعة الأفريقية بمفاوضات قائمة على نص وجددت التأكيد على عزمها مواصلة العمل على إقامة تحالفات وتقريب المواقف من مواقف الدول الأعضاء الأخرى والمجموعات ذات المصالح الخاصة. وعلاوة عن ذلك، طالبت اللجنة بإلحاح بخطة عمل وتفاصيل للمفاوضات، وأفادت بأن تعريف الطرائق التي يمر بها التوافق حول مسألة معينة يمكن إدراجه في النص وهو ضروري للغاية في هذه المرحلة من المفاوضات الحكومية الدولية.

الاجتماع الوزاري للجنة العشرة للاتحاد الأفريقي لإصلاح مجلس الأمن. نيروبي في 17 نوفمبر 2014.

35. عقدت لجنة العشرة، طبقا للمهام الموكلة إليها، اجتماعا وزاريا في نيروبي، كينيا في 17 نوفمبر 2014، وذلك تحضيراً لقمة رؤساء دول وحكومات لجنة العشرة المزمع عقدها في زامبيا.

36. عند الإعلان عن انطلاق الاجتماع، أعرب صاحب الفخامة السيد أوهورو كينياتا عن أسفه من أن عدة منظمات دولية لا تستوفي المقاييس المعاصرة والظروف الشرعية القائمة على المساواة الديمقراطية من حيث تمثيلها ومسار اتخاذ قراراتها. وأعرب أيضاً عن أسفه لأن مجلس الأمن لا يتناغم، بحجمه الحالي وطبيعته الإقصائية والمناهضة للديمقراطية، مع الحقائق الجيوسياسية المعاصرة. وشدد فخامة الرئيس أوهورو كينياتا على أن الوضع الراهن يشكل مسحة تمييزية غير عادلة وغير منصفة، لذا تدعو الضرورة إلى إعادة النظر في تركيز مجلس الأمن على تحقيق ما حدد له من مقاصد في بداية إنشائه، لأن التفاوت وغياب التمثيل أفضيا إلى غياب التناغم، وانعدام فعالية المجلس، وتهميش المجموعات المستضعفة في العالم، وانتهت كلها بالمجلس إلى خيانة أكبر كتلة عددية داخل الأمم المتحدة ألا وهي البلدان المتخلفة من حيث تمثيلها. إذن، كلف فخامة الرئيس أوهورو كينياتا وزراء خارجية لجنة العشرة بالدفاع عن الحق المشروع لأفريقيا المنوه عنه في توافق إيزولويني وإعلان سرت الذي يشكل أساساً قوياً لجهود أفريقيا الرامية إلى تعزيز عملية إصلاح المجلس. في الختام، حث وزراء لجنة العشرة على مضاعفة الجهد لضمان حصول أفريقيا على مكانة في مجلس الأمن للأمم المتحدة.

37. وُزعت نتائج هذا الاجتماع تحت عنوان "مشاورات نيروبي" التي نقلها فخامة الرئيس أوهورو كينياتا إلى زميله معالي الدكتور إيرنيست باي كوروما على جميع رؤساء دول وحكومات لجنة العشرة تحضيراً لقمة لجنة العشرة هذه في نيروبي. وسوف تكون نتائج قمة

مجموعة العشرة واستنتاجات الاتصالات الرفيعة المستوى موضوع تقرير يرفع إلى قمة الاتحاد الأفريقي القادمة.

رسالة من الرئيس بتاريخ 17 نوفمبر 2014

38. برسالة مؤرخة في 18 نوفمبر 2014 ، نقل رئيس الجمعية العامة مراسلة بتاريخ 17 نوفمبر 2014 صادرة عن سعادة السفير كوتوناي راتراي، رئيس المفاوضات الحكومية المشتركة، يعلن فيها عن التزامه برئاسة المفاوضات على أساس من الانفتاح والشفافية ومراعاة وجهات نظر الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، وسعياً إلى استئناف المفاوضات، دعا رئيس هذه المفاوضات الدول الأعضاء إلى موافاته بأرائها سواء من حيث الجوانب الإجرائية أو جوهر الموضوع، وبخصوص مواصلة الأعمال القادمة المخصصة لإصلاح مجلس الأمن.

39. في هذا الصدد، أفاد الرئيس بأنه شرع في إجراء اتصالات تشاور مع الدول الأعضاء والمجموعات ذات المصلحة، وبعد هذه الخطوة سوف تحاط الدول الأعضاء علماً بالمرحل القادمة.

40. لذا، جدد ممثلو لجنة العشرة، خلال اجتماع مع الرئيس، عقد في 15 يناير 2015، التأكيد على تشبثهم بمسألة إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة، وجددوا الإعراب عن دعمهم للرئيس وتعاونهم معه بهدف دفع تعزيز مسار الإصلاح في مرحلة مفاوضات قائمة على نص. وفي هذا السياق، اقترحت لجنة العشرة أن يكون النص الثاني للمراجعة الذي اتحد بشأنه الأعضاء أساساً للمفاوضات الحكومية المشتركة. وشددت لجنة العشرة أيضاً على ضرورة التوصل إلى اتفاق أولي حول المبادئ والمعايير المتصلة بمواضيع التفاوض الخمسة، قبل الانطلاق في عملية الصياغة. وأتى هذان المقترحان نتيجة

للاختلافات الماضية التي اصطدم بها نص المراجعة الثالث، وكذلك سعى الرئيس السابق للجمعية العامة، السفير جون آشي، إلى إعداد وثيقة غير رسمية، وهو أمر بعث جدلا مردّه أن هذه المبادرة لم تكن صادرة عن الأعضاء. ورغبة من لجنة العشرة في تقديم هذا المسار، فإنها ترى أنه يتعين على الرئيس أن يراعي خصوصيات المسار الذي يوجهه الأعضاء طبقا لقرار الجمعية العامة رقم 62/557 مع مشاركة الدول الأعضاء في تحرير نص تفاوض موجز.

41. أكدت لجنة العشرة مجددا على توافق إيزولويني وإعلان سرت لأنهما يشكلان الموقف الأفريقي الأساسي.

42. أوضح رئيس المفاوضات الحكومية المشتركة للجنة العشرة بأن المفاوضات متقدمة جدا مع الدول الأعضاء ومجموعات الدول، وأكد لها بأنه سوف يكون محايدا ومحترما لمواقف الدول الأعضاء، ومتحملا بروح القرار 557/62 الذي يشكل الولاية المعنية. ويشكل إصلاح مجلس الأمن جزءا من أولويات رئيس الجمعية العامة، وبما أن المفاوضات الحكومية المشتركة قد تحددت في فبراير، حسبما أعلن الرئيس الذي أشار إلى ضرورة معرفة مواقف الدول الأعضاء التي تكون قد طرأت عليها تغييرات مع الزمن.

43. أشار الرئيس للمشاركين في الاجتماع بأن تعديل الميثاق من أجل تحقيق الإصلاح يتطلب التصويت الإيجابي لثلاثي أعضاء الجمعية العامة، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمين لمجلس الأمن.

44. من ثم، يلتزم الرئيس بمساعدة الدول على إحراز تقدم بطريقة عملية. وفي هذا السياق، سوف يتم تشجيع المداولات التفاعلية، لتغيير نهج المفاوضات مقارنة بالجلسات السابقة. ويتعين على الرئيس الموازنة بين الخيارات القابلة للتحقيق وغير القابلة للتحقيق.

45. بعد ذلك، وفي رسالة بتاريخ 16 يناير 2015، أخطر الرئيس الدول الأعضاء بأنه من المتوقع عقد اجتماع تمهيدي في 11 فبراير 2015، بغية إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للشرع في تبادل وجهات النظر حول الطريقة المثلى لهيكل الأعمال على أمل استئناف المفاوضات الحكومية المشتركة.

المشاورات مع مجموعات المصالح

46. تحسبا للاتصالات على أعلى المستويات السياسية، أجرى وزراء الشؤون الخارجية للجنة العشرة المشاورات مع بعض الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ومع رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2014. وتتواصل هذه اللقاءات على المستوى الوزاري، وسوف تسترشد بنتائجها المناقشات على أعلى المستويات، وتسترشد بها المناقشات خلال قمة لجنة العشرة المقرر عقدها في زامبيا ويتم إدراجها في تقرير قمة الاتحاد الأفريقي المقبلة.

47. في نفس الوقت الذي تتواصل فيه المشاورات مع رئيس الجمعية العامة، أجرى أيضا الممثلون الدائمون لمجموعة العشرة أيضا اتصالات ومشاورات مع مجموعات المصالح مثل الجماعة الكاريبية ومجموعة الأربعة ومجموعة الـ 69 الكبرى والوحدة من أجل التوافق.

48. تشير نتائج تلك الاتصالات إلى أن الموقف الأفريقي الموحد يتمتع بدعم متزايد.

49. تواصل جماعة الكاريبي ومجموعة الـ 69 الكبرى وبعض الدول الأعضاء دعمها للموقف الأفريقي الموحد ومطالبه الواردة في توافق إيزولويني وإعلان سرت.

50. وتعرب مجموعة الأربعة عن طموحها في أن تكون جزءا من الأعضاء الدائمين، وتساند الموقف الأفريقي، لكنها تتحفظ على مسألة حق النقض وخاصة في ضوء رفض الخمسة

الدائمين منح حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد، وعدم إمكانية إلغاء حق النقض لأن ذلك يتطلب التصويت الإيجابي من الخمسة الدائمين، وترى مجموعة الأربعة أن الحل الممكن الأفضل يتمثل في تأجيل مسألة حق النقض في الوقت الحالي، بعد مضي 15 سنة من سريان مفعول الإصلاح، وبعد مراجعة إصلاح مجلس الأمن.

51. بغية إحراز تقدم سريع، اقترحت مجموعة الوحدة من أجل التوافق، أن تكون خطة العمل في الجلسة الحالية مكرسة لمسألة تقارب المواقف، وتذليل مجالات الاختلاف.

52. في أعقاب تلك المشاورات، وبموجب الرسالة المؤرخة في 12 ديسمبر 2014، قدمت مجموعة الأربعة وثيقة غير رسمية إلى سعادة السفير فاندي سي ميناه، الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة. وتشير الوثيقة غير الرسمية إلى أن إصلاح مجلس الأمن يعد أمرا طال انتظاره وأن عام 2015 الذي يوافق الذكرى الـ 70 لإنشاء الأمم المتحدة يتيح فرصة تاريخية لإحراز التقدم في نهاية المطاف. وتتقسم الوثيقة غير الرسمية إلى جزئين رئيسيين (النص العام والوضع الحالي وطريق المضي قدما)، وهي تمثل موقف مجموعة الأربعة مع إجراء تعديل على حجم مجلس الأمن الموسع الذي يفوق الـ 25، الرقم الذي اقترحته مجموعة الأربعة، 26/25؛ الذي يمنح أفريقيا مقعدا أو مقعدين غير دائمين. وتشير الوثيقة غير الرسمية إلى أنه يتعين على الدول الأعضاء في سياق انتخاب وترشيح الأعضاء غير الدائمين، أن تراعي، كما هو متعارف عليه، التمثيل العادل والمتواصل للدول الصغيرة أو المتوسطة الحجم، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتفكير كذلك في أن يتم بالممثل إظهار تنوع الجمعية العامة في مجلس الأمن.

53. فيما يتعلق بحق النقض، تعبر الوثيقة غير الرسمية لمجموعة الأربعة عن وجهة النظر بأنه يتعين على الدول الأعضاء مواصلة المناقشات حول اللجوء إلى حق النقض في ظروف معينة، وفي هذا السياق، تقترح الطرح التالي: "ينبغي أن يكون للأعضاء الدائمين الجدد من حيث المبدأ، نفس المسؤوليات والالتزامات مثل الأعضاء الدائمين الحاليين.

وفي هذه الأثناء، لا ينبغي أن يتمتع الأعضاء الجدد بحق النقض، إلى حين اعتماد قرار بشأن مسألة المراجعة التي سوف تتم خلال خمسة عشر عاما بعد سريان مفعول الإصلاح."

المواضيع الخمسة القابلة للنقاش

54. تتمثل المواضيع الخمسة التي حددها القرار 557/62 للجمعية العامة في 2008 والذي يحدد إطار المفاوضات الحكومية المشتركة فيما يلي:

(1) فئات العضوية

(2) مسألة حق النقض،

(3) حجم وأساليب عمل مجلس الأمن الموسع،

(4) التمثيل الإقليمي؛ و،

(5) العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن

55. يدعو الموقف الأفريقي، في نص المفاوضات، إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن في المواضيع الخمسة كلها. وتبلور هذا الموقف تدريجيا بناء على توافق إيزولويني وإعلان سرت اللذين يشكلان إطارا له؛ محددتين العناصر الرئيسية لهاتين الوثيقتين؛ واعتماد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، تقرير مجموعة العشرة حول أساليب العمل والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة؛ وكل هذا تم جمعه في نص تم تقديمه إلى رئيس المفاوضات الحكومية المشتركة.

56. سمح مسار المفاوضات الحكومية المشتركة بتمييز مجالات متعددة للتقارب وأخرى للاختلاف.

57. حققت الجولة العاشرة من المفاوضات تقدما فيما يخص مجالات التقارب؛ لأن العديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون، أعلنوا عن دعمهم لتوسيع كلتا الفئتين، والعلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وقد اقترحت بعض الدول الأعضاء حجما أكبر لمجلس الأمن يفوق العشرين مقعدا، وكذلك تحسينا لأساليب عمله. واقترحت دول أخرى توسيعا للمجلس يفوق العشرين بقليل. واعتبر بعضهم التمثيل الإقليمي تمثيلا للمنظمات أو التجمعات الإقليمية؛ في حين اعتبره آخرون ضرورة للتمثيل الإقليمي العادل من أجل تصحيح الخلل الحالي في مجلس الأمن. ويظل حق النقض قضية مثيرة للجدل؛ حيث يدعو البعض إلى إلغائه أو إذا تعذر ذلك، منحه أيضا للأعضاء الدائمين الجدد على سبيل تحقيق المساواة بينما يطلب آخرون استخداما محدودا لحق النقض.

58. هناك عدد قليل من الدول، لا سيما من بين أعضاء مجموعة الوحدة من أجل التوافق، تعارض بشدة فكرة أعضاء دائمين جدد. وبالتالي، وعليه، وخلافا لأفريقيا ومجموعة الأربعة والجماعة الكاريبية ومجموعة الـ 69 ومجموعة الخمسة الدائمين وعدد من الدول الأعضاء، تُؤيد مجموعة الوحدة من أجل التوافق في توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين فقط، داعية إلى إنشاء المقاعد القابلة لتجديد ولايتها كأفضل طريقة لجعل المجلس أوسع تمثيلا وشرعية وشفافية.

جلسة إعلامية للمجموعة الأفريقية

59. وفقا لولاية اللجنة، قام منسق الممثلين الدائمين لمجموعة العشرة في الأمم المتحدة بنيويورك بتقديم عرض لزملائه الممثلين الدائمين للمجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة، في بعثة الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة. وأطلعهم على الاجتماع الوزاري في نيروبي، وعلى الحالة الزاهنة لعملية الإصلاح وسبل المضي قدما. وكانت الجلسة الإعلامية

تفاعلية؛ كما عبر الأعضاء أيضا، وهم يرحبون بالجهود والعمل الممتاز الذي قامت به مجموعة العشرة بشأن قضية حساسة ومعقدة، عن رغبتهم في الحصول على آخر المستجدات وباستمرار من قبل مجموعة العشرة في نفس الوقت الذي تجري فيه عملية المفاوضات الحكومية المشتركة والقضايا ذات الصلة. وأكدوا مجددا على ضرورة بقاء المجموعة الأفريقية متحدة ومتحدثة بصوت واحد فيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بالإصلاح؛ وعدم السماح باستخدامهم لتعزيز مصالح المجموعات الأخرى، حيث أن بعض هذه المصالح قد تكون مناقضة للموقف الأفريقي الموحد من إصلاح مجلس الأمن والمسائل المتعلقة به.

ثالثا. الملاحظات

60. على ضوء التطورات المذكورة أعلاه بشأن إصلاح مجلس الأمن، ترى مجموعة العشرة أن المفاوضات الحكومية المشتركة هي الإطار المناسب لمناقشة إصلاح المجلس.

61. كما ترى مجموعة العشرة أيضا أن بإمكان الرئيس أن يعمل مع الدول الأعضاء لوضع تحديث للنسخة الثانية من نص التجميع الذي يمكن أن يشكل أساسا للدفع بعملية الإصلاح إلى الأمام. ويمكن للنسخة المحدثة كما سيتم اعتمادها، أن تكون بمثابة وثيقة مرجعية للدول الأعضاء في عملها مع الرئيس، لكتابة نص تفاوضي مكثف.

62. تجدر الإشارة إلى أن النسخة الثالثة من نص التجميع الموزعة في 2012 قد لقيت اقبالا متباينا من الدول الأعضاء؛ وتبقى منذ ذلك الوقت، موضوعا للنقاش والجدل، لأن بعض الدول قد قبلت بها. لذا، يعتبر أنها كانت عقبة أمام عملية التفاوض على أساس النص. وبالتالي، طالبت بعض الدول الأعضاء، بما في ذلك مجموعة العشرة، من الرئيس العودة

إلى النسخة الثانية، التي تتمتع، حسبما ترى، بدعم الدول الأعضاء باعتبارها تجسيدا وفيها لمواقفها، وبالتالي، أقل إثارة للجدل.

63. لا يزال الأعضاء منقسمين حول الدور المناط بالرئيس فيما يتصل بصياغة وثيقة موجزة أو قرار. وفي هذا الصدد، ترى مجموعة العشرة ضرورة الاتفاق أولا على مبادئ ومعايير المفاوضات، قبل الانخراط بشكل أكبر في أي عملية صياغة من شأنها دمج النصوص أو تبسيط المواقف.

64. هناك عدم وجود خارطة طريق لمراحل مختلفة من العملية الرامية إلى إثارة الشكوك فيما يتعلق بأي مبادرة جديدة لرئيس المفاوضات الحكومية المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال عدم وجود إرادة سياسية لدى بعض الدول الأعضاء لتقديم التنازلات، يسبب مشاكل بالنسبة للعملية. الضروري أن تكون مراحل العملية قابلة للتنبؤ أو معروفة على وجه اليقين، إلى مرحلة مشروع قرار محتمل.

65. غني عن الذكر أن أي مبادرة من الدول الأعضاء أو مجموعات من الدول، سينظر إليها حتما بعين الريبة من قبل الآخرين. ولذا، فإن المراجعة الثانية لتجميع النص، قد تشكل إطارا من شأنه إحراز تقدم جديد في العملية، شريطة أن يتم تعديلها لمراعاة التغييرات في مواقف الدول الأعضاء، وتكون مصحوبة بخارطة طريق واضحة للعملية.

66. لا تتلاءم الورقة غير الرسمية، لمجموعة الـ 4 التي تمثل فيما يبدو الموقف المعروف لهذه المجموعة مع تلك التي تفضل الإبقاء على مسألة حق النقض إلى حين مراجعة الإصلاح علاوة على ذلك، فإن هذه الوثيقة غير الرسمية التي تمت صياغتها لتصبح مشروع قرار تتناول جوانب جوهرية، ستكون لها لا محالة تأثيرات على المواقف التي تتعارض مع هدفها.

67. تشير دينامية الإصلاح بوضوح، إلى أن الأطراف الرئيسية للأعضاء الخمسة الدائمين وأصحاب المصلحة الرئيسيين (الجملة التي لم تكتمل في الأصل). تجدر الإشارة، بالتالي، إلى أن المفاوضات الفعلية لن تبدأ دون التزام وإرادة حقيقية من جانبهم . ينبغي أن يظهر هذا الالتزام وهذه الإرادة الحقيقية بوضوح عندما تقدم مجموعة الـ5 موقفا مشتركا وموحدا من الطريق الذي ينبغي اتباعه.

68. بينما تستمر مناقشات لجنة الـ10 ومجموعة الـ69 الكبرى، فإن مصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي انعكست بالفعل في مشروع قرار مجموعة الـ69 الكبرى والجماعة الكاريبية، ينبغي النظر فيها

69. مع ذلك، فإن كون بعض الدول الأفريقية لا تزال أعضاء في مجموعة الـ69، أمر ينظر إليه من قبل بعض الشركاء الرئيسيين وبعض الدول الأعضاء على أنه عدم تماسك في صفوف المجموعة الأفريقية. وبالتالي ينبغي إعطاء اهتمام متزايد للبحث عن حل لمشكلة الدول الأفريقية التي هي أعضاء في مجموعة الـ69 الكبرى. لقد سببت هذه القضية مشكلة إجرائية من حيث الطريق الذي يتعين اتباعه لتعزيز التحالف بين مجموعة الـ10 ومجموعة الـ69 الكبرى

70. إن بطء العملية وعدم وجود خارطة طريق واضحة قد تكون سببا في ظهور مبادرات في شكل مشاريع قرارات ووثائق غير رسمية منبثقة عن جماعات المصالح المختلفة، حريصة وراغبة في دفع عجلة الإصلاح لصالحها: ويتعلق الأمر بالوثيقة غير الرسمية لمجموعة الـ4 (البرازيل وألمانيا والهند واليابان)؛ و اقتراح مجموعة فريق المساءلة والاتساق والشفافية بشأن أساليب عمل مجلس الأمن؛ ومشاريع قرارات مجموعة الـ69 الكبرى والجماعة الكاريبية.

71. إن مقترحات مجموعة الـ4 وتلك التابعة لمجموعة فريق المساءلة والاتساق والشفافية كلها تتعارض مع النهج العام للعملية، وتعتبر مبادرات مستندة إلى نهج غير مدروس قد يؤدي بصورة جادة إلى تفويض متابعة الغايات والأهداف الواردة في توافق إيزولويني وإعلان سرت.

72. إن مشاريع القرارات المماثلة لمشروع قرار مجموعة الـ67 الكبرى لعام 2005 من المجموعة الأفريقية هي مشاريع قرارات مجموعة الـ69 الكبرى والجماعة الكاريبية، مع تعديل طفيف يتمثل في إدخال مقعد غير دائم مخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية. إن هذا المقعد الإضافي الذي طلبته مجموعة الـ69 الكبرى 9 والجماعة الكاريبية يرفع العدد الإجمالي لمقاعد المجلس إلى 27 مقعدا. ولذا، فإن الفرق بين مشروع القرار الأفريقي ومشروع قرار مجموعة الـ69 الكبرى والجماعة الكاريبية يتعلق بالحجم الذي تغير بحكم زيادة مقعد إضافي غير دائم. وتتطابق جميع عناصر القرار الأخرى تماما مع عناصر مشروع القرار الأفريقي عام 2005.

73. تكمن الصعوبة التي تنشأ مع نص مجموعة الـ69 الكبرى في الانتماء المستمر للبرازيل والهند وأعضاء المجموعة الـ4، الأمر الذي أثار مخاوف بشأن نواياهم. يعتقد البعض أن نيتهم الحقيقية هي إحراج الموقف الأفريقي دون الموافقة المكتوبة لثلاثي أعضاء الجمعية - خاصة وأن لهم موقفاً احتياطيا هو موقف مجموعة الـ4، في حين أن أفريقيا ليس لديها موقف احتياطي. إن أي فشل في هذه المحاولة سيثير الشكوك في الموقف الأفريقي الموحد، ومن شأنه أن يسبب ضمن المجموعة الأفريقية، انقساماً قد تستغله على الفور مجموعة الـ4 لصالحها

74. في هذا الصدد، ينبغي أن تستمر أفريقيا في معارضة نهج غير مدروس من شأنه أن يؤدي إلى تفويض سلامة عملية المفاوضات الحكومية المشتركة، وتفويض الإصلاح الشامل لمجلس الأمن الدولي.

75. كما لوحظ في تقييم الرئيس، فإن القرار 62/557 هو الذي يوجه عمل المفاوضات الحكومية المشتركة. ومع ذلك، إذا كان التصويت في الجمعية العامة ضروريا لاعتماد قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن، فإنه ينبغي تتوفر، وفقا للقرار 53/30، أغلبية ثلثي الجمعية العامة والتصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين للمجلس.

رابعاً: الاستنتاجات

76. لا يزال الموقف الأفريقي الموحد صالحاً وممكناً، ويظل يحظى بدعم واسع من المجموعات المتنوعة وفي مختلف السياقات. وعليه، ينبغي أن تبقى أفريقيا متحدة في دعمها لموقفها الموحد، وتواصل التعبير عن نفسها بصوت واحد وبتناغم، حول جميع مسائل عملية الإصلاح وجميع جوانبها.

77. تظل الاتصالات التي قامت بها مجموعة العشرة تقدم الدعم للموقف الأفريقي الموحد. وقد تجلى ذلك مؤخراً خلال المناقشات العامة والمشاورات التي أجريت مع الدول الأعضاء. ولم يبق إلا تعزيز المكاسب المحققة بالعمل مع الدول الأعضاء التي لم تنتقد صراحة الموقف الأفريقي الموحد أو لم ترفضه وتلك التي لم تعلن تفضيلها لنماذج إصلاح غير منسجمة مع توافق إيزولويني وإعلان سرت.

78. وهذا الخصوص، يجب أن تحتفظ أفريقيا بموقفها من أهمية الاتفاق أولاً على مبادئ وشروط المفاوضات حول المواضيع الخمسة القابلة للتفاوض والمحددة في القرار 557/62، كطريق للمضي قدماً في إعداد نص مفاوضات متفق عليه، ولازم للوصول إلى مرحلة المفاوضات الفعلية.

79. يتعين على جميع الدول الأفريقية بذل جهود متضافرة في توليد الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق حل شامل لإصلاح مجلس الأمن. ويمكن أن يؤثر أي نهج يتبع صيغة واحدة مناسبة لجميع الحالات على عناصر الموقف الأفريقي الموحد، وإيجاد انشاقات في صفوف أفريقيا، مما يؤدي بالتالي يؤدي إلى فقدان أفريقيا مطالبها الضرورية وتلاشي المكاسب المحققة حتى الآن، والتي تحتاج إلى التعزيز في هذه المرحلة الحاسمة.

80. يجب النظر إلى الوثيقة غير الرسمية لمجموعة الأربعة بحذر شديد وحيطة كبيرة، لأنها لا تعالج مسألة حق النقض التي يكمن فيها العنصر الرئيسي للموقف الأفريقي الموحد. ويجب أن يشكل حق النقض موضوعاً قائماً بذاته في النص التوليقي وفي القرار 557/62، الأمر الذي يشكل حجر الزاوية في المفاوضات الحكومية المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الغياب الملحوظ لأي ذكر لإلغاء حق النقض، في الوثيقة غير الرسمية، أو منحه لأعضاء دائمين جدد، لا يمكن اعتباره بأي حال إيلاء اعتبار للمطالب الأفريقية الواردة في توافق إيزولويني وفي إعلان سرت. وفوق ذلك كله، ثمة غموض في أساليب العمل. فالوثيقة غير الرسمية لا تعالج هذه المسائل الأساسية.

81. إن الانقسام المحتمل في صفوف المجموعة الأفريقية، والذي تسبب فيه عدد محدود من البلدان الرئيسية التي هي جزئياً ملتزمة بالموقف الأفريقي الموحد، ومن ناحية أخرى، أعضاء في مجموعة الـ69، يُنظر إليه بأنه يشكل تهديداً لتماسك المجموعة ووحدتها.

82. 82- تظل مجموعة الـ69 والكاريكوم تدعوان إلى منح مقاعد غير دائمة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن أجل تعزيز الموقف الأفريقي الموحد والحفاظ على المكاسب المحققة لهذه المجموعات، يكون من الجيد إيلاء الاهتمام اللازم لمطالبها التي يمكن، مع ذلك، أن تفيد بعض البلدان الأفريقية.

83. مع استمرار اكتساب المطالبة بتصحيح الظلم التاريخي الذي مورس ضد أفريقيا بعدم تمثيلها في الفئة الدائمة ونقص التمثيل في الفئة غير الدائمة لمجلس الأمن، زخماً، فقد بات من الضروري بذل مزيد من الجهود لتعزيز الموقف الأفريقي الموحد والدفاع عنه وضمان قبوله السياسي الأوسع. وينبغي أن تواصل أفريقيا مناقشاتها في إطار المفاوضات الحكومية المشتركة وترفض أي مقترح ينطوي على تفويض مطالبها الأساسية و/أو تقسيم صفوفها.

84. إن رئيس الجمعية العامة عازم على أن يرى إحراز تقدم في عملية الإصلاح خلال فترة رئاسته. وبكمن طريق المضي قدماً خلال الدورة الحالية في العمل بالتعاون الوثيق مع رئيس الجمعية العامة، ومع رئيس المفاوضات الحكومية المشتركة وجميع الأعضاء بغية إحراز تقدم حاسم في المفاوضات القائمة على نص.

2015-01-30

Report of H.E. DR. Ernest Bai Koroma, president of the republic of Sierra Leone and chairperson of the committee of ten on the UN reforms

African union

African union

<http://archives.au.int/handle/123456789/5695>

Downloaded from African Union Common Repository